

الفصل الحادي عشر

تنمية الموارد البشرية

١١ - تنمية الموارد البشرية :

يلقى هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات التعليم العام والعالي والفني والتدريب والعلوم والتقنية والمعلوماتية، ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/١١ التعليم العام :

١/١/١١ الوضع الراهن :

يُعد قطاع التعليم من أبرز القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة، من أجل تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها ومواكبة التطورات العلمية والتقنية. وقد تضمنت أولويات خطة التنمية السادسة التركيز على النوعية في التعليم العام، وزيادة الطاقة الاستيعابية. لذا تحمّلت الدولة أعباء مالية ضخمة لتنمية هذا القطاع تجاوز مجموعها (١٧٥) بليون ريال خلال سنوات خطة التنمية السادسة. ويوضح الجدول رقم (١/١١) معدلات النمو السنوية المتحققة للمتغيرات الكمية في مرحلة التعليم العام.

الجدول رقم (١/١١)
التعليم العام
معدلات النمو السنوي

من ١٤١٦/١٥هـ إلى ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٥م — ١٩٩٩م)

التغيير	ابتدائي		متوسط		ثانوي	
	بنون %	بنات %	بنون %	بنات %	بنون %	بنات %
المستجدون	٠,٩٨	-٠,٧٤*	٦,٠٩	٤,٧٣	١٢,٠٣	٧,٤٦
الخريجون	٢,٥٠	٥,٣١	٦,٠٧	٦,١٩	١٧,٠٨	١٣,٥٣
المدارس	١,٨٨	٣,١٤	٦,٠٦	٥,٨٧	١٢,٨٧	٨,٩١
المدرسون	٢,٤٩	٣,٩٠	٥,٦٩	٨,١٣	١٢,١٠	١٢,٦٠

* يرجع تناقص معدل النمو إلى تحديد سن القبول في المرحلة الابتدائية بست سنوات فقط بعد أن كان نظام القبول يسمح بقبول الطلاب والطالبات في سن أقل.

يعزز بيانات الجدول السابق ارتفاع مجموع أعداد الطلاب والطالبات بمراحل التعليم العام من

نحو (٣,٨) مليون طالب وطالبة في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، يدرسون في أكثر من (٢٢)

ألف مدرسة تشتمل على (١٧٠) ألف فصل دراسي، ويقوم بالتدريس فيها (٢٨٦) ألف معلم ومعلمة، إلى نحو (٤,٤) مليون طالب وطالبة في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) يدرسون في (٢٦) ألف مدرسة تشتمل على (١٩٤) ألف فصل دراسي، ويقوم بالتدريس فيها (٣٥٧) ألف معلم ومعلمة.

٢/١/١١ القضايا الأساسية :

١- الكفاءة الداخلية :

مازالت الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي العام دون الطموحات المستهدفة، فقد أظهرت الدراسات ارتفاع عدد السنوات التي يقضيها الطالب للتخرج خلال مراحل التعليم العام، وارتفاع نسبة التسرب في الصف الأول والرابع الابتدائي والصف الأول المتوسط والثانوي، وكذلك ارتفاع نسبة الراسبين الذين يشغلون مقاعد لسنوات إضافية بالصف الأول وحتى الصف الثاني عشر، ويتطلب ترشيد نفقات التعليم ضرورة إيجاد حلول فاعلة لتقليص هذه الظواهر السلبية وتحسين الكفاءة الداخلية للتعليم.

٢- أداء المعلمين والمعلمات :

أظهرت بعض المؤشرات انخفاض مستوى أداء بعض المعلمين والمعلمات، مما يتطلب تكثيف برامج التدريب لرفع مستوى الأداء والتأهيل واكتساب المهارات المهنية الأساسية في مجال التخصص.

٣- المناهج وطرق التدريس :

لا تزال الحاجة قائمة لبذل مزيد من الجهود لمراجعة المنهج الدراسي وتقييم محتواه من أجل مواكبة متطلبات التنمية، والعمل على تقويم طرق التدريس، واستخدام الأساليب الحديثة القائمة على أساس الفهم والاستيعاب والتحليل والاستنباط.

٤- المبنى المدرسي :

إن إيجاد المبنى المدرسي الملائم بمرافقه وشروطه المطلوبة مازال يمثل أحد القضايا الأساسية للتعليم العام. ورغم الجهود المبذولة والمتمثلة بإنجاز العديد من مشروعات المباني المدرسية بمختلف مناطق المملكة، سواء ما تم تمويله من ميزانية الدولة أو من القطاع الخاص، إلا أن المباني المستأجرة مازالت تمثل نسبة عالية سواء بالنسبة لمدارس البنين أو مدارس البنات، وقد تزيد حدة هذه المشكلة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني بالمملكة، مما يستوجب تكثيف الجهود الرامية لبناء المزيد من المدارس خلال خطة التنمية السابعة مع مراعاة توافر الشروط والمواصفات التربوية.

٥- مرحلة الحضنة ورياض الأطفال :

رغم أهمية هذه المرحلة للتهيئة المبكرة للطفل وتعيده على الجو المدرسي، إلا أن عدد المتحقيين ما زال محدوداً، مما يتطلب تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم،

وتشجيع القطاع الخاص بالإسهام في هذا المجال.

٦- الإدارة المدرسية :

لم يعد مجال الإدارة المدرسية مقصوراً على العناية بالنواحي الإدارية فقط، بل اتسع فشمل النواحي الفنية والتربوية أيضاً، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة للاهتمام بكل ما يتصل بالطالب والطالبة والجهاز الفني والإداري والنشاطات الصفية وغير الصفية، وغير ذلك من النواحي التي تتصل بالعملية التربوية وتحسينها في إطار هذا المفهوم.

٣/١/١١ الكفاءة الإنتاجية :

على الرغم من تركيز الخطة السادسة على أهمية تحسين مخرجات النظام التعليمي، إلا أن تحليل إحصاءات التعليم العام بمراحله المختلفة أظهرت أن متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب والطالبة في مراحل التعليم العام، أعلى من عدد السنوات المحددة للتخرج، وهي ١٢ سنة، لذا أصبح من الضروري معالجة معوقات الكفاءة الإنتاجية للتعليم بحلول فاعلة خلال خطة التنمية السابعة. ولا شك في أن معالجة المعوقات وتحقيق الطموحات السابقة يتطلب إطاراً استراتيجياً يتماشى مع أولويات وتوجهات خطة التنمية السابعة.

٤/١/١١ استراتيجية التنمية :

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العام خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق نمو نوعي وكمي متميز من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٤/١/١١ الأهداف :

- إتاحة فرص التعليم لكل مواطن في سن التعليم.
- الارتقاء بمستوى التعليم العام كمّاً ونوعاً.
- الارتقاء بمستوى التنظيم والإدارة.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وإحلالها محل غير السعودية.
- العناية بالتعليم والتدريب المهني للطالبات والتوسع في افتتاح معاهد ثانوية مهنية.
- القضاء على الأمية وتكثيف برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تنشيط الحركة الثقافية والنشاط العلمي وغير الصفي.
- النهوض بمستوى برامج التربية الخاصة للطلاب والطالبات من ذوي الحاجات الخاصة (المعوقين).
- التأكيد على أهمية الرعاية والعناية بالموهوبين والمتفوقين.
- إنشاء المشروعات والمرافق التعليمية وتحسين القائم منها وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في

التمويل.

٢/٤/١/١١ السياسات :

- تحسين الكفاءة الداخلية عن طريق تطبيق نظام الترفيع التلقائي بين الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية مع المحافظة على النوعية والمستويات والمعايير التربوية.
- تحسين نوعية التعليم عن طريق تقويم المناهج الدراسية وطرق التدريس وتطويرها بما يلائم متطلبات التنمية، والاستفادة من مراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال، مع التأكيد على أهمية التدريب المستمر للمعلمين والمعلمات.
- تعزيز إدخال مادة علوم الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية ودراسة تعميمها على المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
- التوسع في برامج التعليم لمرحلة الحضانه ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في افتتاح دور للحضانه والتوسع فيها.
- ترشيد الإنفاق على التعليم من خلال تحسين الكفاءة التنظيمية ورفع مستوى أداء العاملين، ومعالجة معوقات الكفاءة الداخلية، وخفض متوسط عدد السنوات التعليمية، وزيادة استخدام تقنيات التعليم الحديثة، ودعم دور القطاع الخاص.
- تحسين الإدارة التعليمية وتطويرها عن طريق اختيار الكفاءات المتميزة وتكثيف الدورات التدريبية اللازمة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل إنشاء المباني والمرافق التعليمية المدرسية، واستكمال اللوائح الخاصة بفتح المجال لقبول الهبات والتبرعات.
- الاستفادة من إمكانات مراكز البحوث المتخصصة لإعداد بحوث متنوعة في المجالات التعليمية، والمشاركة في إعداد دراسات تقويمية لبرامج التعليم لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.
- تطوير الوعي لدى الطلاب بأهمية الخدمات التطوعية وحثهم على المشاركة فيها، وتنظيم دورات تدريبية لزيادة قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

٣/٤/١/١١ البرامج :

تركز برامج هذا القطاع على تطوير العملية التعليمية، والإدارة والتشغيل، والخدمات الطلابية والنشاط غير الصفّي، والانشاءات، وذلك بهدف توفير الخدمات التعليمية لمواجهة الزيادات المستمرة في أعداد الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام.

٥/١/١١ أعداد الطلاب والطالبات :

يوضح الجدول رقم (٢/١١) ورقم (٣/١١) أعداد الطلاب والطالبات المستهدف قبولهم

وتخرجهم.

الجدول رقم (٢/١١)
المستجدون والمستجدات
خطة التنمية السابعة

(الأعداد بالآلاف)

الطلاب والطالبات بحسب المرحلة :

سنوات الخطـــــة					سنة الأساس	المرحلة
١٤٢٥/٢٤هـ	١٤٢٤/٢٣هـ	١٤٢٣/٢٢هـ	١٤٢٢/٢١هـ	١٤٢١/٢٠هـ	١٤٢٠/١٩هـ	
(٢٠٠٤م)	(٢٠٠٣م)	(٢٠٠٢م)	(٢٠٠١م)	(٢٠٠٠م)	(١٩٩٩م)	
٢٢٧,٠	٢١٨,٠	٢١٠,٠	٢٠٣,٠	١٩٦,٠	١٨٨,٠	أ) المستجدون :
١٨١,٠	١٧٩,٠	١٧٥,٠	١٧٠,٠	١٦٨,٠	١٦٦,٠	الابتدائية
١٣١,٠	١٢٥,٠	١٢٢,٠	١١٧,٠	١١٤,٠	١١٢,٠	المتوسطة
٥,٧	٥,٢	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٦	الثانوية
						كليات المعلمين *
٢٢١,٠	٢١٣,٠	٢٠٥,٠	١٩٨,٠	١٩١,٠	١٨٣,٠	ب) المستجدات :
١٨٠,٠	١٧٥,٠	١٧١,٠	١٦٧,٠	١٦٤,٠	١٥٥,٠	الابتدائية
١٤٦,٠	١٤١,٠	١٣٨,٠	١٣٥,٠	١٢٦,٠	١١٨,٠	المتوسطة
٩,٣	٩,٠	٨,٧	٨,٤	٨,١	٧,٨	الثانوية
						كليات المعلمات **

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية.
** من سنتين إلى أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية.

الجدول رقم (٣/١١)
الخريجون والخريجات
خطة التنمية السابعة

(الأعداد بالآلاف)

الطلاب والطالبات بحسب المرحلة :

سنوات الخطـــــة					سنة الأساس	المرحلة
١٤٢٥/٢٤هـ	١٤٢٤/٢٣هـ	١٤٢٣/٢٢هـ	١٤٢٢/٢١هـ	١٤٢١/٢٠هـ	١٤٢٠/١٩هـ	
(٢٠٠٤م)	(٢٠٠٣م)	(٢٠٠٢م)	(٢٠٠١م)	(٢٠٠٠م)	(١٩٩٩م)	
٢٣٥,٠	٢٢٢,٠	٢١١,٠	٢٠٠,٠	١٩٠,٠	١٨٠,٠	أ) الخريجون :
١٤٦,٠	١٤٢,٠	١٣٨,٠	١٣٦,٠	١٣٠,٠	١٢٨,٠	الابتدائية
١٠٧,٠	١٠٢,٠	٩٧,٠	٩٢,٠	٨٦,٠	٨٠,٠	المتوسطة
٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٣,٢	الثانوية
						كليات المعلمين *
١٨٨,٠	١٨٢,٠	١٧٨,٠	١٧٣,٠	١٦٨,٠	١٦٦,٠	ب) الخريجات :
١٦٣,٠	١٥٤,٠	١٤٩,٠	١٤٦,٠	١٤٣,٠	١٣٨,٠	الابتدائية
١٥٩,٠	١٤٤,٠	١٣٠,٠	١١٨,٠	١٠٧,٠	٩٥,٠	المتوسطة
٨,٢	٨,٠	٧,٧	٧,٤	٧,١	٦,٨	الثانوية
						كليات المعلمات **

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية.
** من سنتين إلى أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية.

٢/١١ التعليم العالي :

توافر الدولة التعليم العالي من خلال الجامعات وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات

والكليات العسكرية وبعض الجهات الحكومية الأخرى.

١/٢/١١ الوضع الراهن :

يحظى قطاع التعليم العالي باهتمام الدولة ورعايتها، نظراً لأهميته في تخريج الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً بمختلف المجالات العلمية والنظرية، لذا استحوذ هذا القطاع على اعتمادات مالية ضخمة في ميزانيات الدولة خلال سنوات خطة التنمية السادسة بلغت نحو (٣٥) بليون ريال مما مكن مؤسسات التعليم العالي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في جميع المتغيرات التعليمية. فقد ارتفع إجمالي أعداد الطلاب والطالبات المتحقين بالجامعات وكليات البنات من (١٦٥) ألف طالب وطالبة في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى أكثر من (٢٦٣) ألف طالب وطالبة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) بمعدل نمو سنوي قدره (١٢,٤%) في المتوسط، وازداد عدد المستجدين والمستجدات من (٤٦,٨) ألف طالب وطالبة إلى (٧٨) ألف طالب وطالبة. وازداد عدد الخريجين والخريجات من (٢٢) ألف خريج وخريجة إلى (٤١) ألف خريج وخريجة خلال المدة نفسها، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (١٣,٦%) في المتوسط للمستجدين والمستجدات، و (١٦,٨%) للخريجين والخريجات. ويوضح الجدول رقم (٤/١١) معدلات النمو السنوية خلال المدة من عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) لأهم المتغيرات التعليمية.

الجدول رقم (٤/١١)

التعليم العالي

معدلات النمو السنوية

من ١٤١٥/١٤١٦هـ إلى ١٤١٩/١٤٢٠هـ

(١٩٩٥م — ١٩٩٩م)

المتغير	مرحلة البكالوريوس (%)
إجمالي الطلاب والطالبات	١٢,٤
المستجدون والمستجدات	١٣,٦
الخريجون والخريجات	١٦,٨
أعضاء هيئة التدريس السعوديون	١٩,٥
أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين	٦,٥-
الجهاز الإداري والفني	٩,٢

وشهد قطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية السادسة تطورات إيجابية

أخرى، أهمها ما يلي:

- صدور التنظيم الخاص بإنشاء الكليات الأهلية وتشغيلها.

- افتتاح عدد من كليات المجتمع والكليات الأهلية بمختلف مناطق المملكة.
- صدور الأمر السامي بإنشاء جامعة الملك خالد في المنطقة الجنوبية.
- صدور عدد من اللوائح والأنظمة الخاصة بمؤسسات التعليم العالي.
- افتتاح عدد من الكليات الجامعية الجديدة ومراكز البحوث والعمادات المساندة.

٢/٢/١١ القضايا الأساسية :

١- الطاقة الاستيعابية :

في ظل النمو المتسارع لأعداد خريجي المرحلة الثانوية تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات كبيرة في قبولهم، مما يستوجب التركيز على إيجاد الحلول الكفيلة للتعامل مع هذه القضية المهمة ومعالجتها. فقد استطاعت مؤسسات التعليم العالي القائمة استيعاب نحو (ثلثي) خريجي المرحلة الثانوية في المتوسط خلال سنوات الخطة السادسة، وذلك على الرغم من محدودية الإمكانيات والطاقة الاستيعابية المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى الإجراءات التي تم تنفيذها خلال خطة التنمية السادسة لتوسعة الطاقة الاستيعابية للجامعات، ومن أبرزها افتتاح عدد من كليات المجتمع في كل من جازان وحائل وتبوك وحفر الباطن، إضافة إلى دمج فرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها في جامعة مستقلة باسم "جامعة الملك خالد" مما أسهم بلا شك في تخفيف حدة هذه القضية، إلا أنه أصبح من الضروري أن تتبنى خطة التنمية السابعة حلاً فاعلاً لمعالجة هذه القضية، وذلك من خلال تكثيف جهود القطاعين الحكومي والخاص، ووضع برنامج حوافز لتشجيع القطاع الخاص على توسعة مساهماته في هذا المجال.

٢- التوازن في التوزيع على التخصصات المتاحة :

أدت الضغوط الكبيرة على الجامعات إلى قبول أعداد تزيد عن طاقتها الاستيعابية، مما أدى إلى اختلال التوازن بين التخصصات النظرية والعلمية، فحوالي ثلثي مجموع الطلاب والطالبات قبلوا في المجالات النظرية، مما نتج عنه زيادة في أعداد الخريجين من هذه الكليات بدرجة تفوق حاجة سوق العمل. لذا فإن إعادة التوازن بين التخصصات في مؤسسات التعليم العالي أصبح يمثل ضرورة ملحة تليها الظروف الحالية واحتياجات التنمية.

٣- الكفاءة الداخلية والخارجية :

أدت الزيادة المطردة في أعداد المقبولين بالجامعات بما يفوق طاقتها الاستيعابية، إلى انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية، ويتمثل ذلك في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الجامعة قبل

أن يتخرج، وعدم الانسجام بين مؤهلات الخريجين والخريجات في بعض التخصصات وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل، لذا أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لهذا القطاع.

٤- احتياجات القطاع الخاص :

أظهرت تحليلات الوضع الراهن أن مستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ما زال دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف مقدرة القطاع الخاص على استيعاب وتوظيف الأعداد المتوقعة بالخطة من الخريجين والخريجات، وسوف تتبنى خطة التنمية السابعة معالجة هذه القضية من خلال:

- الربط بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تدريب الطلاب في مؤسساته، واحتساب مدة التدريب إحدى متطلبات التخرج.
- إعادة النظر في برامج تأهيل الخريجين والخريجات، والمشاركة في التقييم للأداء من قبل القطاع الخاص.

٥- التعليم المستمر :

لم يحظ التعليم المستمر بالاهتمام المأمول من قبل بعض مؤسسات التعليم العالي على الرغم من أنه يُعدّ وسيلة مهمة من وسائل تنمية القوى العاملة ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، حيث ينحصر دوره في تقديم المعرفة للمتخصصين وغيرهم دون الاهتمام بتنفيذ برنامج دراسي لمنح "شهادة" أو "دبلوم"، بل يكون الهدف منه تلقي الفرد معرفة متطورة ومتكيفة في مجال تخصصه لمواكبة الظروف التقنية والمهنية المتغيرة، علماً بأن هذا النوع من التعليم يناسب فئات عديدة من المجتمع، ويسهم في تحسين الإنتاجية وكفاءة الأداء للعمالة الوطنية بمستوياتها المختلفة، لذا فإنه من المتوقع أن تشهد فترة الخطة السابعة اهتماماً متزايداً بهذا النوع من التعليم.

٣/٢/١١ الكفاءة الإنتاجية :

تشير نتائج الدراسات الميدانية التي أعدتها بعض الجامعات السعودية إلى الحاجة لرفع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي متمثلة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب بالجامعة ليتخرج منها، لذا تحرص خطة التنمية السابعة على معالجة هذه القضية في إطار أولوياتها ذات العلاقة بترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

٤/٢/١١ استراتيجية التنمية :

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١١/٢/٤/١ الأهداف:

- تأمين فرص التعليم العالي للمواطنين من ذوي الكفاءات والقدرات لمواصلة الدراسة.
- توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه سياسة القبول وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات سوق العمل.
- الاستمرار في تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها كمياً ونوعاً وإحلالها محل العمالة غير السعودية.
- رفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لتحسين مستوى العملية التعليمية.
- تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع.
- تطوير أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أهداف التعليم العالي بصورة خاصة وأهداف التنمية بصورة عامة.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات التعليمية، وتفعيل دور الجامعات في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص كمصدر من مصادر التمويل الذاتي.
- تطوير البحث العلمي والدراسات العليا .
- ترشيد نفقات تشغيل المرافق الجامعية وصيانتها مع المحافظة على جودة النوعية وحسن الأداء.

١١/٢/٤/٢ السياسات:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي عن طريق دراسة الاحتياجات المتجددة من التخصصات العلمية والتقنية لتلبية متطلبات التنمية.
- تطوير المناهج والبرامج وربطها باحتياجات سوق العمل، والتقويم الدوري لها، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي عن طريق تطوير أداء القوى العاملة ورفع كفاءتها من خلال التدريب والابتعاث واختيار العناصر المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وإتاحة الفرص لهم لحضور الندوات والمؤتمرات المتخصصة.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، والمشاركة في تمويل المشروعات المعتمدة، ونشاطات البحث العلمي، والتدريب على رأس العمل.

- التوسع في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر لرفع مستوى الكفاءات الوطنية، وزيادة فعالية عقد الندوات والمؤتمرات عن طريق تطبيق النتائج والتوصيات إلى واقع عملي يستفاد منه اقتصادياً واجتماعياً.
- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته، والتقويم الدوري للبرامج والدرجات العلمية والتخصصات وأنظمة الدراسة والامتحان، والسعي لاستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وإشراك القطاع الخاص في التمويل.
- تطوير الوعي لدى الطلاب بأهمية الخدمات التطوعية عن طريق زيادة الوعي بأهمية المشاركة، وتنظيم دورات تدريبية لزيادة قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

٣/٤/٢/١١ البرامج :

تركز برامج هذا القطاع على تنفيذ المشروعات الجامعية الإنشائية وتوسيعها بهدف مواجهة الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة والطالبات، وتجهيزها بالمعامل والمختبرات، وإنشاء محطات التجارب والخدمات العامة الأخرى، كما تركز على التطوير النوعي للعملية التعليمية، والذي يغطي المهام الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الخدمات الإدارية الحديثة والوسائل التقنية المتقدمة بأقل تكلفة ممكنة وأحسن أداء في إطار جهود تطوير الإدارة والتشغيل، وتوفير جميع الخدمات والنشاطات الطلابية وأوجه النشاط غير الأكاديمي، وتعزيز نشاطات مؤسسات التعليم العالي المتصلة بخدمة المجتمع.

٥/٢/١١ أعداد الطلاب والطالبات :

يوضح الجدول رقم (٥/١١) أعداد الطلاب والطالبات المستهدف قبولهم وتخرجهم من الجامعات وكليات البنات.

الجدول رقم (٥/١١)
الأعداد المستهدفة للطلبة والطالبات
خطة التنمية السابعة

الخريجون			المستجدون			الجامعة
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	
٤٨٠٠٠	١٥٧٠٠	٣٢٣٠٠	٧٠٠٠٠	٢٢٣٠٠	٤٧٧٠٠	جامعة الملك سعود
٣٥٥٠٠	١٤٧٠٠	٢٠٨٠٠	٦٠٠٠٠	٢٦٤٠٠	٣٣٦٠٠	جامعة الملك عبدالعزيز
١١٢٠٠	٥٥٠٠	٥٧٠٠	١٨٠٠٠	٧٢٠٠	١٠٨٠٠	جامعة الملك فيصل
٤٣٠٠	-	٤٣٠٠	٩٠٠٠	-	٩٠٠٠	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٤٥٠٠	-	٤٥٠٠	٦٠٠٠	-	٦٠٠٠	الجامعة الإسلامية
٤٧٣٥٠	٨١٥٠	٣٩٢٠٠	٧٠٠٠٠	١١٥٠٠	٥٨٥٠٠	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٧٣٠٠	٨٧٠٠	٨٦٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٦٠٠	٢٤٤٠٠	جامعة أم القرى
١٢٨٠٠	٨٠٠	١٢٠٠٠	١٧٠٠٠	٣٥٠٠	١٣٥٠٠	جامعة الملك خالد
٩٢٥٠٠	٩٢٥٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-	كليات البنات
٢٧٣٤٥٠	١٤٦٠٥٠	١٢٧٤٠٠	٤٩٠٠٠٠	٢٨٦٥٠٠	٢٠٣٥٠٠	المجموع

٦/٢/١١ دور القطاع الخاص:

أولاً: التعليم العام:

- تمويل المرافق التعليمية وتنفيذها والمشاركة في تطويرها وتحديثها.
- افتتاح المدارس الأهلية ورفع نسبة الطلاب والطالبات فيها لتصل إلى (١٠%) من مجموع المقيدین بالتعليم العام في نهاية خطة التنمية السابعة.
- المشاركة في تمويل النشاطات المدرسية ودعم أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والعلمي والمهني والرياضي.
- التوسع في تمويل برامج التقنيات التعليمية وأساليب التعليم الذاتي والتعليم عن بعد.
- المشاركة في اللجان الاستشارية لتحديث برامج التعليم المختلفة وتطويرها.
- زيادة الإسهام في نقل الطلبة والطالبات.

ثانياً: التعليم العالي:

- الإسهام في تمويل بعض احتياجات الجامعات في مجالات إنشاء المرافق الجامعية، مثل برامج التأجير التي تنتهي بالتملك، مما يتطلب تكثيف الحوافز لتشجيع مساهمات القطاع الخاص في هذه المجالات.
- التشجيع لإنشاء الكليات الأهلية وكليات المجتمع، بما في ذلك وضع برنامج للحوافز.

- دراسة إمكان خصخصة الخدمات التعليمية المساندة وفق ضوابط تضمن الكفاءة والجودة والسعر المناسب.
- تشجيع التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الاستشارات العلمية والتدريب.
- التشجيع لدعم النشاط العلمي والبحثي وتقديم المنح والجوائز والاعانات والقروض طويلة الأجل.
- تكثيف الجهود لعقد الدورات التدريبية الهادفة لإعادة تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات التنمية واحتياجات السوق.

٣/١١ التعليم الفني والتدريب:

١/٣/١١ الوضع الراهن:

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني:

يعد التعليم الفني والتدريب المهني بجميع أنواعه أحد الركائز المهمة في مجال إعداد القوى العاملة الوطنية وتأهيلها وتنميتها وزيادة إنتاجيتها، وقد برزت أهمية هذا القطاع ضمن أولويات خطة التنمية السادسة والتي تنص على "زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني"، وقد انعكس هذا الاهتمام في الاعتمادات المالية التي رصدت لهذا القطاع والتي بلغت (٦,١) بليون ريال خلال سنوات الخطة السادسة.

التعليم الفني:

بلغ عدد المتحقين بالكليات التقنية نحو (١٢,٥) ألف طالب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وبلغ إجمالي المستجدين خلال خطة التنمية السادسة نحو (٢٠,٨) ألف طالب، وبلغ إجمالي الخريجين خلال المدة نفسها نحو (٩,٧) ألف خريج. ويلاحظ أن الكفاءة التشغيلية لهذه الكليات مرتفعة نسبياً، حيث بلغ معدل أستاذ/طالب نحو (٦:١). أما بالنسبة للتعليم الفني دون الجامعي فقد وصل عدد المعاهد في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (١٠) معاهد صناعية، و(١٦) معهداً تجارياً، و(٤) معاهد زراعية، و(٥) معاهد للمراقبين الفنيين، تعمل بنظام الثلاث سنوات. وبلغ إجمالي المتحقين بهذه المعاهد نحو (٢١) ألف طالب خلال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وعدد الطلاب المستجدين في التعليم الثانوي الفني نحو (٤٠) ألف طالب خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين خلال المدة نفسها نحو (٢٧) ألف خريج.

بلغ إجمالي المتحقيين في بقية المعاهد الفنية التي تخضع لإشراف جهاتها مباشرة وهي: (معاهد وكليات وزارة الصحة (بنين وبنات)، ومعاهد المعلمات وكليات البنات المتوسطة، ومعاهد وزارة البريد والبرق والهاتف، والكليات التي كانت تابعة لها، وكلية التربية الرياضية، وكليتنا الجليل وينبع) نحو (٤١,٢) ألف طالب في عام ١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، وعدد الخريجين للعام نفسه نحو (١٤,٨) ألف خريج.

التدريب المهني:

تدير المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ثلاثين مركزاً للتدريب المهني، ومركزاً واحداً لتدريب المعلمين والمدرسين، و(٣) مراكز للتدريب أثناء العمل، موزعة على جميع أنحاء المملكة. وقد بلغ إجمالي المتحقيين بتلك المراكز نحو (١٢,٣) ألف متدرب في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وإجمالي أعداد المتحقيين خلال مدة خطة التنمية السادسة نحو (٤٠) ألف متدرب تخرج منهم خلال المدة نفسها نحو (٢٨,٢) ألف خريج. وبلغ عدد المتدربين في المعاهد المهنية الأخرى (التدريب على رأس العمل، وإعداد المدرسين، ومعاهد التعليم والتدريب الأهلي، ومراكز التأهيل المهني للمعوقين) نحو (١٠٨,٢) ألف متدرب ومتدربة خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين للمدة نفسها نحو (٦١,٦) ألف خريج وخريجة.

ويوضح الجدول رقم (٦/١١) بعض المتغيرات الكمية في التعليم الفني والتدريب المهني في العام الأخير من خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٦/١١)
التعليم الفني والتدريب المهني
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

المتغير	الكليات التقنية	التعليم الثانوي الصناعي	التعليم الثانوي التجاري	التعليم الثانوي الزراعي	معاهد المراقبون الفنيون	التدريب المهني
المستجدون	٦٠٠٥	٤٩١٣	٣٢٧١	٤٥٧	٩١٧	-
الخريجون	١٩٥٨	١٧٤١	٢٢٦٠	٢٠٩	٦٣٢	٧٠٠٦
المتحقون	١٢٤٦٢	٩٦٦٧	٧٦٧٨	٨٢٣	٢٣٤٦	١٢٣٨٧

معهد الإدارة العامة:

يضطلع معهد الإدارة العامة بمسؤولية رفع كفاية موظفي الدولة وإعدادهم علمياً لتحمل مسؤولياتهم وممارسة مهامهم، على نحو يكفل الارتقاء بمستوى الإدارة ويدعم قواعد تنمية الاقتصاد الوطني، وتعكس الإعتمادات المالية خلال سنوات خطة التنمية السادسة والتي بلغت (٩,٠) بليون ريال، هذا التوجه.

بلغ إجمالي عدد المتحقيين في البرامج الإعدادية خلال مدة خطة التنمية السادسة نحو (٢٢,٢) ألف طالب، وإجمالي المتحقيين في برامج التدريب أثناء الخدمة نحو (٧٢,٣) ألف طالب، وإجمالي

الطلاب في البرامج الخاصة نحو (٥,٣) ألف طالب. هذا إلى جانب ما نفذه المعهد من استشارات ودراسات بلغت نحو (٢٥٦) استشارة، و(٨٨) دراسة خلال المدة نفسها، فضلاً عن أعمال علمية بلغت نحو (٥٤) عملاً للمدة نفسها.

ويوضح الجدول رقم (٧/١١) بعض المتغيرات الكمية التي حققها المعهد، في العام الأخير من خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٧/١١)
معهد الإدارة العامة
١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩م)

المتغير	البرامج الإعدادية	التدريب أثناء الخدمة	البرامج الخاصة	تنمية الإدارة العليا
المتحقون	٢٦٥٢	١٣٣٥٦	٩١٧	٢٤٨١ (مشاركاً)
الخريجون	٨٥١	١٣٢٣٠	٩٠٥	

التدريب في الجهات الحكومية الأخرى :

تقوم بعض الجهات الحكومية الأخرى بالإسهام في إعداد القوى العاملة الوطنية من خلال برامج تدريبية تناسب طبيعة عملها، تخطط لها وتنفذها وتوظف خريجيها في مرافقها المختلفة، وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين في مختلف الجهات الحكومية نحو (٤٤٩,٩) ألف متدربٍ ومتدربةٍ خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين في المدة نفسها نحو (٢٩٨,٨) ألف خريج وخريجة.

التدريب في القطاع الخاص :

يقوم القطاع الأهلي بالتدريب في مجالات مختلفة تخدم الاقتصاد بوجه عام، وتحقق التكامل مع برامج ومناهج التدريب المختلفة، وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين في برامجه نحو (٢٤٢) ألف متدربٍ خلال خطة التنمية السادسة تخرج منهم نحو (٢١٣,٨) ألف خريجٍ في المدة نفسها.

٢/٣/١١ القضايا الأساسية :

١ - الطاقة الاستيعابية :

لقد شكل الإقبال المتزايد على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تحدياً كبيراً للطاقة الاستيعابية المحدودة لهذه المؤسسات، والتي لا تتناسب إلى حد كبير مع إجمالي أعداد المتقدمين في برامج التعليم فوق الثانوي، وكذلك برامج التعليم الثانوي، مما يحتم إعطاء أولوية قصوى لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني خلال خطة التنمية السابعة، وذلك من خلال افتتاح المزيد من الكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني، مع التركيز على تحسين حجم مخرجات التدريب ونوعيته، والتوسع في الدورات التدريبية التي يتم عقدها لفترات قصيرة، وتقديم

برامج التدريب التعاوني، والتوسع في التدريب على رأس العمل، نظراً لأهمية هذه التوجهات في إطار استراتيجية العودة.

٢- الوعي المهني :

أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لنشر الوعي المهني من خلال
يÇáÊÑÈæ ÑÔÇÏÿæÇ æÇáÊæÍá ÇáÊæÚíÉ ÈÈÑÇáì ÇáÇáÊãÇã
التعليم المبكرة، وتحسين النظرة الاجتماعية نحوه، وذلك من أجل الموازنة بين نظام التعليم الفني
والتدريب المهني من ناحية، والاحتياجات الفعلية للقطاعين الحكومي والخاص من ناحية أخرى.

٣- الفحص المهني :

يمثل عدم وجود مقاييس وظيفية أو نظام فحص معترف به لتحديد متطلبات كل مهنة عائقاً
أمام توحيد نظام الفحص المهني ومنح الشهادات. لذا أصبح من الضروري إجراء الدراسات الميدانية
خلال خطة التنمية السابعة لتحديد المهارات القياسية المطلوبة لكل مهنة، ووضع نظام متكامل
للفحص المهني يمكن من خلاله تحديد المهارات المطلوبة لكل مهنة، ووضع نظام للاختبارات اللازمة
على ضوء المهارات القياسية.

٤- ÇáÏÇÍáíÉ áBÝÇÁÉ :

ÇáÊÚáíã في ÚÇáíÉ æÇáÊÓÑÈ ÇáÑÓæÈ äÓÈ ãÇÒÇÁÉ
æÇáÊÏÑíÈ على الرغم من äÓÈ ÇáÏÝÇÖ (استاذ/طالب) i و(ãÊÏÑÈ/ãÏÑÈ)،
ãÇ أدى إلى ÇáÏÇÍáíÉ ÇáBÝÇÁÉ ãÚÍá ÇáÏÝÇÖ، وارتفاع متوسط عدد
ÇáÊBáÝÉ æÇÑÊÝÇÚ السنوات التعليمية المستثمرة في تخريج الطالب أو المتدرب،
ÇáÊÔÚíáíÉ. وسوف تهتم خطة التنمية السابعة بمعالجة هذه القضية من خلال إجراء الدراسات
ÇááÇÒãÉ ÌÑÇÁÇÊÇá ÇÊÏÇÐ والبحوث لتحديد أسباب ارتفاع هذه المعدلات و
ããã ááÏÏ وتحسين فعالية وكفاءة التدريب، ورفع كفاءة استخدام موارد التدريب عن طريق
تحسين الأساليب التنظيمية والتدريسية.

٥- إعداد المعلم :

أصبح من الضروري ربط الخبرة العملية المكتسبة أثناء العمل بالإعداد النظري، مما يتطلب
الاهتمام بإعداد المعلم وتأهيله وتدريبه من خلال برامج تدريب متخصصة لتمكينه من اكتساب
المهارات الأساسية ومواكبة التطورات المستمرة في مجال تخصصه.

٦- الاحتياجات الفعلية للتدريب:

على الرغم من الجهود المبذولة لدراسة سوق العمل لتحديد احتياجاته الفعلية، فما زالت الصورة غير واضحة للجهات التدريبية الرئيسية، الأمر الذي يتطلب معه إعداد خطة وطنية شاملة للتدريب خلال فترة خطة التنمية السابعة يتم من خلالها تحديد الاحتياج بصورة دقيقة بالتنسيق بين جهات التدريب والجهات المستفيدة.

٣/٣/١١ الكفاءة الإنتاجية :

بالرغم من تركيز الخطة السادسة على أهمية مخرجات نظام التعليم الفني، إلا أن النتائج تشير إلى ارتفاع نسب الرسوب والتسرب، وارتفاع عدد السنوات التعليمية المستثمرة، وانخفاض معدل الكفاءة الداخلية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات وحلول فاعلة لمعالجة هذه المعوقات خلال خطة التنمية السابعة. ويوضح الجدول رقم (٨/١١) تحليلاً لأرقام فوج دراسي.

٤/٣/١١ دور القطاع الخاص :

- المشاركة في تمويل بعض برامج التعليم الفني والتدريب ومشروعاته وتنفيذها.
- التوسع في افتتاح مراكز للتعليم الفني والتدريب الأهلي.
- زيادة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص والجهات المسؤولة عن التعليم الفني والتدريب المهني في مختلف المجالات.
- إشراك القطاع الخاص في التخطيط لبرامج التدريب على رأس العمل وتنفيذها.

الجدول رقم (٨/١١)

التعليم الفني الثانوي

الكفاءة الإنتاجية

١٤١٣/١٤١٤هـ — ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٣م — ١٩٩٨م)

٤,١٢	- عدد السنوات التعليمية المستثمرة
%٤٥,٨	- نسبة الخريجين دون رسوب
%١٧,٨	- نسبة الخريجين بعد رسوب سنة
%٤,٤	- نسبة الخريجين بعد رسوب سنتين فأكثر
%٧٢,٩	- معدل الكفاءة الداخلية
%٣٠,٨	- نسبة التسرب في الفوج
%١,٢	- نسبة الرسوب في الفوج

٥/٣/١١ استراتيجية التنمية:

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم الفني والتدريب خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق

نمو نوعي وكمي متميز من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١١/٣/٥/١ الأهداف:

- الإسهام في تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة عرضها ورفع كفاءتها لتفي باحتياجات الاقتصاد الوطني.
- الارتقاء بفاعلية التدريب وكفاءته وتطوير أجهزته المختلفة.
- تحسين نوعية برامج التدريب والتركيز على التقنية الحديثة والمتطورة.
- تطوير المناهج وتحسينها لتلبية حاجة سوق العمل.
- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب ليعطي جميع مناطق المملكة.
- التوسع في برامج التدريب أثناء الخدمة في القطاعين الحكومي والخاص.
- التنسيق والتعاون التام بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب والجهات ذات العلاقة.

١١/٣/٥/٢ السياسات:

- الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وفقا للمتغيرات الاقتصادية، وتقييم مهارات العمالة الوافدة، والاستفادة من برامج التدريب على رأس العمل، في ضوء دراسة حاجة السوق من المهني.
- التوسع في برامج التدريب على رأس العمل لأنه جزء أساس في استراتيجية السعودية، ووضع برامج مكثفة لتحقيق ذلك، مع إشراك القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لبرامج التدريب على رأس العمل.
- تحسين مخرجات التدريب، واعتماد سياسة قبول انتقائية تعتمد على نظام توجيه الاختبارات وإرشاد الطلاب ومتابعتهم في جميع المستويات.
- تحسين استغلال الطاقة الاستيعابية لمرافق التدريب المختلفة، اعتماداً على عدة إجراءات تشمل استغلال الوقت بدورات تدريبية قصيرة ومدد مختلفة خلال اليوم، وإدخال نظام التلمذة الصناعية، والتوسع في تطبيق نظام التعليم التعاوني ليعطي مختلف برامج التدريب، والاستفادة القصوى من الإمكانيات التدريبية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص.
- التوسع في تغطية مختلف مناطق المملكة عن طريق نشر برامج التعليم الفني والتدريب فيها.
- تفعيل دور الكليات التقنية في خدمة المجتمع عن طريق عقد دورات وندوات ومحاضرات تلي حاجة المجتمع، وإجراء البحوث والدراسات والخدمات التعليمية.
- زيادة الاستفادة من إمكانيات مراكز البحوث المتخصصة في تنفيذ الدراسات والبحوث الخاصة بسوق العمل والمهني التي يتطلبها.

- التطوير المستمر لنوعية برامج ومناهج التدريب، والتأكيد على جوانبها التطبيقية في جميع المستويات وإشراك القطاع الخاص في ذلك.

البرامج ٣/٥/٣/١١ :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير التعليم والتدريب وتحسين نوعيته، كما تولي عناية خاصة لتحقيق التنمية الإدارية وخدمة المجتمع والتدريب المستمر، وتنفيذ الإنشاءات اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية، إضافة إلى التوسع في إعداد الدراسات والبحوث ذات العلاقة بقضايا ومعوقات التعليم الفني والتدريب المهني.

٦/٣/١١ أعداد الطلاب المستهدفة :

توضح الجداول (٩/١١)، و(١٠/١١)، و(١١/١١)، و(١٢/١١)، و(١٣/١١)، الأهداف المحددة للنمو خلال خطة التنمية السابعة في أعداد المستجدين والخريجين، وإجمالي المتحقين في برامج التعليم الفني والتدريب في القطاعين الحكومي والخاص.

الجدول رقم (٩/١١)
التعليم الفني والتدريب
المستجدون والخريجون
خطة التنمية السابعة

اليــــــــان	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	المجموع
أ - المستجدون:							
الكليات	٦٠٠٥	٦٦٩٤	٧٤٦٢	٨٣١٨	٩٢٧٣	١٠٣٣٧	٤٢٠٨٤
الصناعي	٤٩١٣	٥١٠٧	٥٣٠٩	٥٥١٨	٥٧٣٦	٥٩٦٣	٢٧٦٣٣
التجاري	٣٢٧١	٣٣٩٢	٣٥١٨	٣٦٤٨	٣٧٨٣	٣٩٢٣	١٨٢٦٤
الزراعي	٤٥٧	٤٧٢	٤٨٧	٥٠٢	٥٢٠	٥٣٧	٢٥١٨
المراقبون	٩١٧	٩٥٢	٩٨٨	١٠٢٦	١٠٦٥	١١٠٦	٥١٣٧
المجموع	١٥٥٦٣	١٦٦١٧	١٧٧٦٤	١٩٠١٢	٢٠٣٧٧	٢١٨٦٦	٩٥٦٣٦
متعددة التخصصات	٤٠٠		١٢٠٠	٢٦٠٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠	١٣٥٠٠
ب) الخريجون:							
الكليات	١٩٥٨	٢٢٣٨	٢٦٧٥	٣٣٣٦	٤١٦٢	٥١٨٩	١٧٦٠٠
الصناعي	١٧٤١	١٨٩٩	٢٠٧١	٢٢٥٨	٢٤٦٢	٢٦٧٦	١١٣٦٦
التجاري	٢٢٩٠	٢٣٧٤	٢٤٦٢	٢٥٥٤	٢٦٤٨	٢٧٤٦	١٢٧٨٤
الزراعي	٢٠٩	٢٢٥	٢٤٢	٢٦١	٢٨١	٣٠٢	١٣١١
المراقبون	٦٣٢	٦٧٥	٧٢١	٧٦٩	٨٢١	٨٧٧	٣٨٦٣
المجموع	٦٨٣٠	٧٤١١	٨١٧١	٩١٧٨	١٠٣٧٤	١١٧٩٠	٤٦٩٢٤
متعددة التخصصات				٢٦٠	٨٤٠	١٨٢٠	٢٩٢٠
ج - إجمالي عدد الطلاب:							
الكليات	١٢٤٦٢	١٣٠٨٩	١٣٧٤٧	١٤٥٩٨	١٥٥٠٢	١٦٨٩٧	
الصناعي	٩٦٦٧	١٠١٥٣	١٠٦٦٤	١١٢٠٠	١١٧٦٤	١٢٣٥٥	
التجاري	٧٦٧٨	٨١٥٣	٨٦٥٨	٩١٩٤	٩٧٦٣	١٠٣٦٧	
الزراعي	٨٢٣	٨٨٦	٩٥٤	١٠٢٨	١١٠٦	١١٩١	
المراقبون	٢٣٤٦	٢٤٦٤	٢٥٨٧	٢٧١٧	٢٨٥٣	٢٩٩٦	
المجموع	٣٢٩٧٦	٣٤٧٤٥	٣٦٦١٠	٣٨٧٣٧	٤٠٩٨٨	٤٣٨٠٦	
متعددة التخصصات		٤٠٠	٢٦٠٠	٤٩٤٠	٨٤٠٠	١١٥٨٠	

الجدول (١٠/١١)
مراكز التدريب المهني
الملتحقون والخريجون
خطة التنمية السابعة

اليــــــــان	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م
الملتحقون	١١٨٦٩	١٢٧١٨	١٣١٦١	١٣٨٢٨	١٤٧٨٢	١٦٥٣٥
الخريجون	٧٠٠٦	٨٠٢٧	٨٣٦٥	٨٧٩٣	٩٤٩٤	١٠٦٢٦

الجدول (١١/١١)
معهد الإدارة العامة

أعداد المتدربين
خطة التنمية السابعة

البيان	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
١/أ) المتدربون المخططون لالتحاقهم:					
البرامج التدريبية أثناء الخدمة	١٥٢١٤	١٥٨٢٦	١٦٥٤٤	١٧٣٣٧	١٨٠٣٩
البرامج التدريبية الخاصة	١٧٠٧	١٧٧٥	١٨٤٦	١٩٢٠	١٩٩٧
مجموع المتدربين في البرامج التدريبية	١٦٩٢١	١٧٦٠١	١٨٣٩٠	١٩٢٥٧	٢٠٠٣٦
٢/أ) الدارسون المخططون لقبولهم:					
البرامج الإعدادية العامة	١٣٥١	١٣٨٤	١٤٢٤	١٤٤٠	١٤٨٤
البرامج الإعدادية الموجهة للقطاع الأهلي	٦٨٩	٧٠٦	٧٥٠	٧٩٨	٨٥١
البرامج الإعدادية الخاصة	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٣٢٥	٣٥٠
مجموع الدارسين في البرامج الإعدادية	٢٢٩٠	٢٣٦٥	٢٤٧٤	٢٥٦٣	٢٦٨٥
٣/أ) المشاركون المخططون لالتحاقهم:					
عدد الحلقات التطبيقية المخطط لتنفيذها	٨٦	٨٨	٩٠	٩٢	٩٤
عدد المشاركين المخطط لالتحاقهم بالحلقات التطبيقية	١٩٢٠	١٩٧٠	٢٠٢٠	٢٠٧٠	٢١٢٠
عدد الندوات والمؤتمرات	٥	٦	٧	٧	٧
عدد المشاركين في الندوات والمؤتمرات	١٥٠٠	١٨٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
مجموع المتدربين والدارسين المخطط لالتحاقهم ببرامج المعهد المختلفة	٢٢٦٣١	٢٣٧٣٦	٢٤٩٨٤	٢٥٩٩٠	٢٦٩٤١

الجدول (١٢/١١)
برامج التدريب في القطاع الحكومي*
أعداد الطلاب
خطة التنمية السابعة

البيان	١٤٢٠/١٩هـ ١٩٩٩م	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
ملتحقون	٧٤١٩٧	٧٨٤٧٧	٨٣٠٦٦	٨٧٩٨٧	٩٣٢٩٦	٩٨٩٣٨
خريجون	٦٦٨٩٦	٧١١٢٣	٧٥٧٥٧	٨٠٨٧٨	٨٦٥١٥	٧٢٧٤٠

الجدول (١٣/١١)
برامج التدريب في القطاع الخاص
أعداد الطلاب
خطة التنمية السابعة

* يشمل ما يلي: (مراكز التدريب البريدي ومراكز التدريب التابعة لكليات الاتصالات ومراكز التدريب التابعة لوزارة الزراعة والمياه ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الخارجية و رئاسة الطيران المدني والشؤون الصحية بالحرس الوطني ومستشفى قوى الأمن ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون والموانئ والخطوط الجوية العربية السعودية والخطوط الحديدية وأرامكو السعودية والهيئة الملكية للجيبيل وينبع وسابك والتحلية والكهرباء).

البيان	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م
ملتحقون	٥٤٤٢٧	٥٩٦٦٣	٦٥٤٠٢	٧١٦٩٥	٧٨٥٩٢	٨٦١٥٣
خريجون	٤٦٢٦٢	٥١٣٠٩	٥٦٩٠٠	٦٣٠٩١	٦٩٩٤٦	٧٧٥٣٧

١١/٤ العلوم والتقنية:

١١/٤/١ الوضع الراهن:

أكدت خطط التنمية المتعاقبة على الدور الحيوي للعلوم والتقنية، وركزت على أهمية العمل على بناء قاعدة وطنية قادرة على الابتكار والتجديد واستيعاب التقنية وتطويرها. من هذا المنطلق واصلت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية السادسة نشاطاتها وإنجازاتها من خلال برامجها العلمية والتقنية في العديد من الميادين، وتتلخص أهم هذه الإنجازات في الآتي:

- في مجال دعم البحوث التطبيقية واصلت المدينة ضمن برامج المنح السنوية (١٥، ١٦، ١٧) جهودها لدعم الأبحاث في مجالات علمية مختلفة، حيث تم دعم (٧٧) مشروعاً بحثياً.
- بالنسبة للمنح الوطنية تم دعم (٥) دراسات بحثية، كما تم دعم (١٢٣) بحثاً ضمن برنامج المنح الصغيرة، أما في مجال منح بحوث طلبة الدراسات العليا، فقد تم دعم (١١١) رسالة بحثية.
- وفي إطار جهود إعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى بالمملكة، تم استكمال المرحلة الأولى الخاصة بدراسة الوضع الراهن، والمرحلة الثانية الخاصة بالدراسات الاستشراعية، كما بدأ العمل في إعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية.
- وفيما يتعلق بالتوعية الإعلامية، واصلت المدينة إصدار مجلة العلوم والتقنية التي صدر منها (٤٨) عدداً أسهمت في نشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين.
- تم منح (١٠) براءات اختراع، واستكمال إجراءات فحص (٧٩) طلباً، أما في مجال البنك الآلي للمصطلحات، فقد ارتفعت موجودات البنك من المصطلحات العلمية المخزنة إلى ما يزيد عن (٣٥٨) ألف سجل تغطي معظم الحقول العلمية والتقنية.
- بلغ عدد المبتعثين لدراسة الماجستير والدكتوراه (٧٢) مبتعثاً، وعدد المتحقيين بدورات تدريبية داخلياً وخارجياً (١٨٥٧) متدرباً.
- تم الانتهاء من تركيب (١٢) محطة لرصد الإشعاع الشمسي.
- أما في مجال الاستشعار عن بُعد فقد واصلت المدينة تزويد القطاعات الحكومية والخاصة

بالصور الفضائية والتي بلغت (٦) آلاف صورة فضائية على هيئة صور مطبوعة أو أشرطة متوافقة.

٢/٤/١١ القضايا الأساسية:

١- الإمكانيات التقنية:

أصبحت المملكة في حاجة إلى تعزيز بناء قاعدة وطنية قادرة على استيعاب التقنيات المتطورة الأمر الذي يتطلب تفعيل مؤسسات البحث والتطوير وتكثيف دورها، وإيجاد آلية ملائمة للتنسيق والتكامل بين أنشطة هذه المؤسسات بالقطاعات الحكومي والخاص، وتوفير المعلومات الكافية لمواجهة التطورات التقنية المتسارعة عالمياً، وتكوين الكفاءات الوطنية المؤهلة والقادرة على التعامل بمرونة وكفاءة مع القضايا ذات العلاقة باستيراد وتطوير وتوطين التقنية.

٢- التنسيق بين مراكز البحوث الوطنية:

تفتقر معاهد ومراكز البحوث الوطنية إلى التنسيق الداخلي والخارجي، وقد أدى ذلك إلى ضعف الترابط والتفاعل بين منتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدمها مما يعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية، الأمر الذي يتطلب حلاً فاعلاً خلال خطة التنمية السابعة لمعالجة هذه القضية وزيادة الاستفادة من النشاطات والإمكانيات المتوفرة.

٣/٤/١١ الكفاءة الإنتاجية :

تشير التوقعات إلى زيادة مطردة في احتياجات القطاعات التنموية المختلفة من خدمات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال استقطاب المزيد من الكوادر العلمية والكفاءات المتميزة وتكثيف برامج الابتعاث والتدريب، وترشيد استغلال الإمكانيات المتوفرة لدى المدينة من معاهد ومختبرات عن طريق توسعة مجالات التعاون والتنسيق مع الجهات البحثية بالجامعات والقطاع الخاص.

٤/٤/١١ دور القطاع الخاص:

أصبح البحث العلمي والتطوير التقني مطلباً أساسياً لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بالأسواق الداخلية والخارجية، مما يتطلب تضافر جهود القطاعين الحكومي والخاص لتوفير المتطلبات الاستثمارية الضخمة اللازمة لتطوير التجهيزات الفنية والمادية وإعداد الكوادر الوطنية المتخصصة، لذا أصبح من الضروري أن تقوم المؤسسات والشركات الكبرى بالقطاع الخاص

بتخصيص جزء من مواردها لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني. ومن المأمول زيادة إسهام القطاع الخاص في المجالات الآتية:

- تبني الابتكارات الواعدة، والتوسع في إنشاء مراكز البحوث والتطوير.
- الاستفادة من أنشطة البحث والتطوير المتوفرة لدى مراكز البحث العلمي.
- تمويل نفقات الاختبارات والمسوحات الميدانية ذات العلاقة بتطوير المنتجات وتحسين نوعيتها واستغلال النتائج.
- إنشاء مراكز تدريب متقدمة لخدمة أغراض التطوير في مجال العلوم والتقنية.

١١/٤/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع العلوم والتقنية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١١/٤/٥/١ الأهداف:

- تطبيق التقنيات المتطورة لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، مع تكثيف الجهود في مجالات تطويع التقنية وتوطينها.
- تطوير وتعزيز قواعد البيانات وربطها بمراكز البحوث في القطاعين الحكومي والخاص.
- تعميق الوعي العلمي والتقني لدى الطلبة في جميع مراحل التعليم.
- تشجيع الابتكار وإتاحة الفرص للدارسين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية.

١١/٤/٥/٢ السياسات:

- استكمال إعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى.
- دعم مشروعات البحوث التطبيقية والتطويرات التقنية.
- تطوير مناهج العلوم والتقنية لتواكب المتطلبات الفعلية للقطاعات التنموية المختلفة.
- تعزيز الإمكانيات والقدرات المحلية في حقل الاستشارات وإعداد التصميمات الهندسية، نظراً لأهميتها في استيراد التقنية الملائمة وتطويرها محلياً.
- وضع آلية لربط نشاط قطاع البحث والتطوير باحتياجات القطاع الإنتاجي.

١١/٤/٥/٣ البرامج:

تركز برامج هذا القطاع على دعم القاعدة التقنية الوطنية وتطويرها، ودعم البحوث العلمية، وتنفيذ البحوث التطبيقية والتطويرية في المدينة، والأنشطة المساندة للعلوم والتقنية، والتعاون العلمي

والتقني، ودعم تطوير سياسات العلوم والتقنية، ومنشآت وتجهيزات المدينة، وذلك بهدف تعزيز المقدرة التقنية المحلية والتوسع في تنفيذ الأبحاث العلمية التطبيقية على المستوى الوطني وبما يخدم التنمية الوطنية.

١١/٥ المعلوماتية:

تُعدّ مواكبة التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والتعامل معها بكفاءة ومرونة، من أهم التحديات التي سوف تواجه المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية، لذا ينص الهدف الرابع عشر لخطة التنمية السابعة على: "الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية، وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية"، ويؤكد هذا الاهتمام الأساس الاستراتيجي الرابع عشر، والذي ينص على: "بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويرها".

١١/٥/١ القضايا الأساسية:

إعداد خطة وطنية للمعلوماتية:

أصبح من الضروري معالجة قضية المعلوماتية والمعلومات لتصبح عاملاً مساعداً لصانعي القرارات والمخططين، بهدف ملاحقة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، لذا.. تضمن الأساس الاستراتيجي الرابع عشر لخطة التنمية السابعة - البند الخامس - والذي ينص على: "إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية"، وعلى الرغم من اتخاذ عدة خطوات إيجابية وتمهيدية بهذا الشأن، إلا أن إعداد هذه الخطة يتطلب تكثيف جهود جميع الجهات ذات العلاقة بالقطاعين الحكومي والخاص بالتنسيق مع وزارة التخطيط.

١١/٥/٢ دور القطاع الخاص :

يلاحظ محدودية الإنتاج الصناعي المحلي في مجالات المعلوماتية (الإلكترونيات والاتصالات والحاسوب والبرمجيات)، حيث تتركز معظم الأنشطة الحالية في استيراد المنتجات المعلوماتية وتسويقها بالسوق المحلي وتقديم بعض الخدمات الفنية، إلا أنه من المأمول خلال خطة التنمية السابعة أن يؤدي القطاع الخاص دوراً ملموساً في النشاطات الصناعية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.

١١/٥/٣ استراتيجية التنمية:

تهدف استراتيجية التنمية في قطاع المعلومات خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق الأهداف والسياسات التالية:

الأهداف: ١/٣/٥/١١

- إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.
- توفير البيانات والمعلومات المحدثّة وتسهيل الحصول عليها.
- تحديد أدوار المؤسسات المنتجة والمجمعة للمعلومات ومرجعية المعلومات بما يضمن تكاملها.
- إنشاء نظام معلومات ضمن شبكات فرعية ترتبط بنظام المعلومات الوطني المتكامل.
- نشر تقنية وخدمات المعلوماتية في المجتمع.

السياسات: ٢/٣/٥/١١

- تنمية مصادر المعلومات الوطنية من خلال تطوير أنظمتها.
- رفع مستوى الوعي المعلوماتي في المجتمع من خلال المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية.
- حث القطاع الخاص على المشاركة في نشاطات المعلومات.
- رفع مستوى خدمات المعلومات وتحسين نوعيتها من خلال إنشاء قاعدة موحدة للبيانات والمعلومات على المستوى الوطني.
- دعم مكانة اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات.